تجربة لبنان في المجال الاحصائي:

الدروس والعبر

كمال حمدان

يبرز نوع من الإجماع على وجود «أزمة إحصاء» في لبنان. وإذ تتعدد أسباب هذه الأزمة وعواملها الثابتة والمتحوّلة، إلا أن النتيجة المترتبة عنها تبقى في جميع الأحوال واحدة: عقبة كأداء أمام تطور المعرفة وأمام الإحاطة الوافية، بمكوّنات المجتمع اللبناني وبموارده المادية والبشرية وبالآليات الناظمة لبنياته.

والأزمة ـ خلافاً لما يصوّره البعض ـ ليست حديثة العهد، أو مرتبطة فقط بما انطوت عليه حروب لبنان من أعمال تدمير وتخريب في مؤسسات الدولة وأجهزتها. بل هي تعود، في جانب أساسي منها، إلى السمات التاريخية العامة التي طبعت «التركيبة اللبنانية»، خصوصاً بعد الاستقلال

الاحصاء... والطوائف

فمن جهة أولى، أدى ربط نظام الحصص والوظائف على المستوى الرسمي، بالتوازن الطائفي الذي تمخّض عن تعداد السكان لعام ١٩٣٢، إلى جعل أي احصاء سكاني وديموغرافي لاحق عملية صعبة التحقيق، إن لم تكن مستحيلة. وهذه الاستحالة كانت تتأكد يوماً بعد يوم، بمقدار ما كان النمو الديموغرافي يتكشّف عن فروقات وتفاوتات حادة من طائفة إلى أخرى. وبالنظر إلى أن الاحصاءات الديموغرافية والسكانية تشكل العمود الفقري في أي قاعدة احصائية وطنية، فإن انعدامها قد أضعف إلى حد كبير من مدى فعالية وشمول الجهود التي بُذلت في فترات محددة لتطوير النظام الاحصائي في البلاد. وقد ساهم هذا الفراغ، بالتحديد، في الحؤول دون تقدير الحاجات الفعلية للسكان على المستويين المديني والريفي، وبالتالي في عدم ترجمة هذه الحاجات إلى مشاريع إنمائية محددة.

الاحصاء.. «والليبرالية اللبنانية»

ومن جهة ثانية، فإن نسق «الليبرالية اللبنانية» الذي ساد في فترة ما بعد الاستقلال، لم يكن قطّ مشجّعاً على إرساء مفاهيم الاحصاء وتعميم تطبيقاتها في المجالات كافة، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فاعتماد سياسة «اليد المرفوعة» ومفهوم «الدولة الدنيا» (Etat Minimum) التي لا تضطلع بدور إنمائي تدخلي، وغلبة القطاع الخاص، بشقّيه المقونن وغير المقونن، وسيادة أخلاقيات «الشطارة» و«الحربقة»، كل هذا ساهم في عدم تشكيل إطار ناظم لإنتاج وتخزين وتداول الاحصاءات والنظم الاحصائية على الصعيد الوطني، باستثناء المحاولات البحثية والأكاديمية، الجزئية الطابع، التي كانت تنتج في إطار عدد من المعاهد والمؤسسات الجامعية، لا سيما الأجنبية منها. وأدّى كذلك إصرار الدولة ـ لاعتبارات سياسية وانتخابية تقليدية وضيّقة ـ على اعتماد مكان الولادة وليس مكان السكن، كمعيار لتحديد مفهوم «الإقامة»، إلى خلق صعوبات وتعقيدات إضافية أمام إمكان وضع قاعدة إحصائية مستقرة، تتحدَّد بموجبها الحاجات بحسب المناطق المختلفة، لجهة حجم ونوع شبكات البنى التحتية والخدمات العامة الرئيسية. وقبل هذا وذاك، لعب «التواطؤ الموضوعي» إزاء المسألة الضريبية، بين الدولة والطبقات المسيطرة ـ بما في ذلك الطبقة الوسطى آنذاك ـ دوراً أساسياً في منع قيام محاسبة وطنية، من دونها لا تكتمل بالطبع أدوات البحث والتحليل والتخطيط الاقتصادية.

الاحصاء... والتركيبة الاقتصادية اللبنانية

ومن جهة ثالثة، كان لطبيعة التركيبة الاقتصادية اللبنانية أثر بارز في نشوء «الفجوة الاحصائية». فسيطرة أنشطة قطاع التجارة والخدمات وانتشار مهن الوساطة على نطاق واسع، وغلبة المؤسسات الصغيرة والعائلية والحرفية، وضخامة المداخيل غير المنظورة الداخلية منها والخارجية، والحراك الشديد في سوق العمل (Mobilité)، وتعدد مصادر الدخل والوظائف للعامل الواحد، وتعاقب موجات الهجرة الخارجية والهجرة المعاكسة،... هذه كلها لم تساعد على إرساء مرتكزات العمل الاحصائي في البلاد. ومن الواضح أن هذه السمات قد جعلت الجزء الأكبر من الدورة الاقتصادية ومن تداول عوامل الإنتاج، بما في ذلك حركة البشر والسلع ورؤوس الأموال، محجوباً عن الدولة ومحاطاً بسياج كثيف من الكتمان وعدم الشفافية.

ومن الأمثلة على ذلك ان نحو ٧٠ في المئة من شركات الأموال في لبنان لم تكن تصرح حتى ماضٍ قريب (١٩٩٢) ـ ومعظمها لا يزال محجوباً إلى الان ـ عن أعمالها إلى الدوائر الرسمية المختصة في وزارة المالية، بحسب ما أورده تقرير لصندوق النقد الدولي بشأن وضع النظام الضريبي في لبنان.

التواطؤ المشترك

وبفعل هذه المجموعات الثلاث من العوامل المتشابكة، اكتملت عناصر «اللعبة»: تكاذب مشترك وحجب متبادل للمعلومات، يمارسهما كل من الدولة والمؤسسة والمكلَّف الفرد، إضافة إلى مدقّق الحسابات ومفوّض المراقبة (لدى الشركات)، ويقوم بتغطيتهما نفر غير قليل من الموظفين الرسميين الذين اتقنوا قواعد هذه «اللعبة»، وحوّلوا إلى جيوبهم ما يعود في الأصل إلى الدولة وبالتالي إلى المواطن العادي، بمعنى أن غياب الاحصاء كان مصدر سلطة بالنسبة للبعض ومصدر ثروة بالنسبة للبعض الاخر.

هذه في اختصار أبرز العوامل التي أفضت إلى فشل التجربة الاحصائية في لبنان، في فترة ما قبل الحرب. بيد أن هذا الفشل يجب أن لا يحجب النظر عن الجهود الكبيرة التي بذلت أثناء حكم الرئيس الراحل فؤاد شهاب، لإيجاد إطار عام لسياسة إحصائية في البلاد. فمنذ إنشاء مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٥٩، وإلحاقها من ثمّ بوزارة التصميم، أُنجزت أعمال إحصائية لا ينبغي التقليل من أهميتها، بدءاً من النشرتين الاحصائيتين الشهرية والسنوية اللتين ظلتا تصدران حتى تفجرت الحرب، ومروراً باحصاءات المحاسبة الوطنية التي وضعت مرتكزاتها في أواسط الستينات، وانتهاءً بدراسة القوى العاملة التي نفذت عام ١٩٧٠، إضافة إلى عدد آخر من الأعمال الاحصائية المهمة التي نظّمت في الفترة ذاتها (ميزانية الأسرة عام ١٩٦٦، المسح الصناعي ١٩٧١، مسح المؤسسات عام ١٩٧٣...). ولكن هذه التجربة الإحصائية لم تكتمل فصولاً، وإن ضمن الحدود الضيقة المرسومة لها، وذلك بسبب اندلاع الأحداث في لبنان عام ١٩٧٥.

الاحصاء... والحرب اللبنانية

فالحرب اللبنانية أدّت إلى انعكاسات حادة ومباشرة على الصعيد الاحصائي، بسبب انهيار الدولة وتشرذمها وتسلّط قوى الأمر الواقع على مرافقها المختلفة، بما في ذلك الحدود البرية والبحرية والجوية التي كانت تضبط عبرها فيما مضى حركة البضائع والسلع الواردة والصادرة. وقد اندرج أبرز هذه الانعكاسات في الاتجاهات الأساسية:

(أ) توقفت مديرية الإحصاء المركزي عن العمل بشكل كامل، وألغيت وزارة التصميم العام منذ اندلاع الأحداث، الأمر الذي أدّى إلى توقف إنتاج الاحصاءات الدورية، لاسيما ما يتعلق منها بالمحاسبة الوطنية والتجارة الخارجية اضافة إلى الاستقصاءات بالعيّنة التي كانت تتناول النشاط الصناعي والزراعي والقوى العاملة وأوضاع الأسر وموازناتها....

التضخم وتغير الدلالات الاحصائية

(ب) إن ما بقي ينشر من سلاسل احصائية خلال سنوات الحرب قد افتقد إلى المصداقية،

ليس فقط بسبب تردي شروط العمل المهنية وتراجع الضوابط العلمية وضعف الرقابة، بل كذلك بسبب انهيار القيمة الداخلية والخارجية للعملة اللبنانية التي كفَّت عن لعب دورها كاداة تسعير وتبادل وادخار.... فأضحت مقارنات «الكليات الاقتصادية» بين عام واخر لا تنطوي على مدلولات احصائية واقتصادية حقيقية. وينطبق هذا بشكل رئيسي على الاحصاءات المصرفية التي ظلت تصدر بصورة منتظمة، ولكن تغيرت مضامينها وعلاقاتها بقطاعات الاقتصاد الأخرى خلال الحرب، وسط شيوع حالة من عدم التيقّن بشأن الاستعمالات النهائية للتسليفات المصرفية.

أنظمة احصاء طائفية؟

(ج) إن الانهيار العام في نظام الاحصاء ذي الطابع الوطني، قد شجّع المجموعات الطائفية والمذهبية والعائلية على استيلاد «أنظمة» احصائية خاصة بها، سعياً وراء إبراز «الشخصية الأساسية» لكل من هذه المجموعات، وسط التطاحن المحموم بينها على إعادة تقاسم المصالح، والحصص والمغانم. وهكذا بدلاً من أن يكون الاحصاء أداة معرفة وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي، تحوّل أو كاد يتحول إلى سلاح إضافي تسخّره هذه المجموعات المختلفة في خدمة مصالحها الفئوية الضيقة.

الاحصاء... والمؤسسات الخاصة

(د) إن الظاهرات السلبية التي أفرزتها الحرب على صعيد الاحصاءات الوطنية «الكلية» (Macro-Statistique) ـ المنتجة أساساً في القطاع العام ـ قد شجعت عدداً لا يستهان به من مؤسسات القطاع الخاص على تطوير أنظمتها الاحصائية «الجزئية» (Micro-Statistique)، في محاولة منها للإلمام الدقيق بأوضاع السوق والمتغيرات الفاعلة فيه، وذلك تعويضاً عن غياب الدولة شبه الكامل عن هذا المضمار. وما يؤكد ذلك اعتماد المؤسسات الخاصة المتزايد على أعمال المكْننة وتخزين المعلومات في نطاق اهتماماتها الاقتصادية المباشرة. بيد أن هذا التطور لا يلغي، على أهميته، الحاجة إلى إعادة إحياء النظام الاحصائي ذي الطابع الوطني، خصوصاً في مرحلة إعادة البناء والإعمار التي لن تستقيم اتجاهاتها من دون توفر قاعدة احصائية محدّثة. ففي بلد يتهيأ لخوض غمار إعادة الإعمار، لا يجوز أن تتفاوت تقديرات الكليات الاقتصادية الأساسية، كالناتج المحلي مثلاً، ضمن حدود تتجاوز نسبة الخمسين في المئة كما هو الحال في الوقت الحاضر.

مديرية الاحصاء المركزي... لا تزال مشروعاً نظرياً

(هـ) إن مضيّ أكثر من أربع سنوات على نهاية الحرب لم ينطو، بالرغم من كل الادعاءات

المخالفة، عن اتجاه حقيقي لدى الحكم نحو تطوير القطاع الاحصائي، مؤسسات وتجهيزات وموارد بشرية. فمديرية الاحصاء لم تنجح حتى ماض قريب في إيجاد مقرّ ملائم لها، ولا هي نجحت كذلك في توفير التجهيز المناسب أو في جمع شمل مواردها البشرية وإعادة تأهيلها ورفدها بكادر وظيفي جديد. كذلك فشلت في استحداث سلسلة رواتب خاصة بها، تمكّنها من الاحتفاظ بجهازها البشري وتطويره، في الوقت الذي كان المال العام ينفق جزافاً في غير مجال ومناسبة. وكأن النظرة إلى الإحصاء، على المستوى الرسمي، لا تزال بالرغم مما يعلن من مواقف، نظرة دونية. وإذا كانت مديرية الإحصاء قد نجحت حتى الان في الإبقاء على استقلاليتها الإدارية ـ من خلال استمرار ارتباطها المباشر بمؤسسة مجلس الوزراء، فإن هذه الاستقلالية تبدو في الوقت الحاضر مهددة، بفعل المحاولات الحثيثة الجارية لسلب هذه المديرية صلاحياتها أو الحلول مكانها أو على الأقل مصادرة جزء من دورها من جانب مؤسسات عامة أخرى.

موقع المرأة من النظام الاحصائي

إن «الفجوة الاحصائية» قد طاولت العديد من حقول المعرفة في لبنان. ولكنها تركزت بشكل خاص في الحقل الاجتماعي، حيث مورس تمييز إضافي على الصعيد الإحصائي حيال فئات اجتماعية واسعة كانت ولا تزال مهمشَّة وغير محصّنة في إطار النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد. والمرأة تأتي في طليعة هذه الفئات. فباستثناء عدد محدود من الدراسات الاحصائية الوطنية الشاملة التي ساوت ما بين المرأة والرجل في متن تحليلاتها (دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠ مثلاً)، قامت بهذه الدراسة مديرية الاحصاء المركزي، وقد شملت عينة ممثلة للمقيمين في لبنان، وتناولت بالتفصيل أوضاع العاملين، ذكوراً وإناث، وتوزعهم بحسب فئات الأعمار والموقع في المهنة والانتماء القطاعي والمناطقي.... برز نقص شديد في الاهتمام الاحصائي الرسمي بقضايا المرأة. وانحصر البحث في هذه القضايا إلى حدّ كبير في مؤسسات القطاع الأهلي وفي بعض المعاهد التربوية والجامعية، لاسيما الخاصة منها. وغلب على هذا البحث في أحيان كثيرة الطابع الجزئي، المحصور في تناول حالة أو منطقة أو مجال، دون سائر الحالات والمناطق والمجالات الأخرى.

فدراسة أوضاع المرأة في منطقة أو قطاع محدد أو من زاوية ظاهرة اجتماعية معينة مفيد من دون شك، غير أنه لا يشكل بديلاً عن قاعدة إحصائية وطنية تغطي أوضاع المرأة عموماً، وهو موضوع يشكل حاجة حيوية بالنسبة لقضايا المرأة.

ويتجلى التمييز بشكل خاص في عدم وجود أي مقاربة علمية ـ في الأدبيات الاحصائية الرسمية ـ حيال موضوع العمل المنزلي للمرأة ومدى مساهمته في تكوين الناتج والدخل المحليين،

حيث لا يزال هذا العمل يعتبر غير منتج. كما يتجلى في عدم تبلور جهد احصائي رسمي وطني لكشف الأوضاع التفصيلية للمرأة في الأسرة والمجتمع، وكشف حدود المساواة بينها وبين الرجل حيال القوانين والتشريعات والأنظمة، وكذلك حيال الشروط الفعلية السائدة في سوق العمل، حيث لا يزال واقع هذه السوق محكوماً بالمعادلة الأساسية التالية: أجر أقلّ للمرأة، بالنسبة للرجل، في مقابل كمية ونوعية عمل مساويتين. وهذه المشكلة بالذات تزداد حدّة، إذا ما انتقلنا من المرأة عموماً إلى فئات النساء الأشدّ عرضة للانكشاف والتهميش، كالمرأة الريفية مثلاً. ولا يكفي أن عمل هذه المرأة الريفية يتعرض، في الاحصاءات كافة، إلى النقص في التصريح (Sous déclaration)، بل الأدهى من ذلك أن هذه الاحصاءات الزراعية تميل إلى الانتقاص من قيمة عمل المرأة في القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال، أن قيمة وحدة العمل النسوي (U.T.H) المعتمدة عادة لقياس حجم العمل الزراعي، تعتبر مساوية لنصف قيمة وحدة العمل الرجالي (U.T.H).

ويبرز بوضوح أن المشكلة المطروحة لا تكمن فقط في النقص الفادح في الاحصاءات المعبّرة عن أوضاع المرأة ـ وهو نقص يكاد يشمل سائر عناصر المجتمع الأخرى ـ بل هو يكمن في «المفاهيم الخلفية» التي كانت وما تزال سائدة وراء ما ينتج من احصاءات. فمعظم هذه المفاهيم تنطلق ـ «من تلقاء نفسها» ـ من مسلّمات لا تكترث أو لا ترى فائدة من إبراز الأوجه المستقلة لمواقف المرأة وتطلعاتها أو من تسليط الضوء على الأوضاع الملموسة الخاصة بها. والأمثلة أكثر من أن تحصى في هذا المضمار. ولعلّ الاحصاءات المصرفية خير شاهد على ذلك. فهذه الاحصاءات التي لم ينقطع صدورها خلال سنوات الحرب المتمادية، قلّما أولت المرأة ـ بصفتها هذه ـ ما تستحقه من اهتمام. فهي لم تفصّل أو تطور نظامها الاحصائي، الذي تنفق عليه ملايين الدولارات، على نحو يتيح تحديد موقع المرأة من حركة الودائع والتسليفات المصرفية، مع ما قد ينطوي عليه هذا الموقع من دلالات اجتماعية مهمة. وينطبق هذا الواقع أيضاً على ما يصدره مصرف لبنان من احصاءات حول «مركزية المخاطر» (Centrale des risques). كما أنه ينطبق على مجمل النظم الاحصائية المعتمدة من قبل جمعيات أصحاب العمل الأخرى (جمعية الصناعيين، غرف التجارة...) حيث لا يظهر واقع المرأة في صورة مستقلة، الأمر الذي يحول دون الإحاطة بحجم ظاهرة «المرأة العاملة لحسابها».

فلو أن الاحصاءات المصرفية أظهرت توزع التسليفات بحسب نوع المستفيد (ذكر أو أنثى) لأمكنت الإحاطة بجوانب عدة من واقع المرأة وأنشطتها الاقتصادية، سيما الحرة منها.

ويتكرر الخلل ذاته في الاحصاءات الخاصة بحركة الانتقال من وإلى لبنان، حيث لا يبرز همّ لتحديد موقع المرأة من هذه الحركة، مع ما يحمله ذلك من مضامين ودلالات (الانتقال كتعبير عن حيّز أكبر من الحرية مثلاً).

أزمة مفاهيم ومقاربات

إن أزمة الاحصاء في لبنان لا تنحصر في ما تعاني منه القاعدة الاحصائية من نقص كمي، بل هي بالقدر ذاته أزمة مفاهيم وتصاميم ومقاربات. ومعالجة هذه الأزمة ينبغي أن تكون في صلب عملية إعادة البناء والإعمار، إذا ما أريد لهذه العملية أن تحقق الأهداف البعيدة المدى المتوخاة منها. وإلا يكون الإعمار توظيفاً في المجهول أو بمثابة قصور مشيّدة على رمال متحركة.